

السرائر

[179] منها ، قليل ولا كثير ، إلا بعد إزالتها ، مع العلم بها ، وقد ذهب بعض أصحابنا في كتاب له (1) وهو ابن بابويه ، إلى أن الصلاة تجوز في ثوب أصابه الخمر ، قال : لأن الحرام شربها ، ولم يحرم الصلاة في ثوب أصابته ، معتمدا على خبر (2) روي ، وهذا اعتماد منه على أخبار آحاد ، لا توجب علما ، ولا عملا ، وهو مخالف للاجماع من المسلمين ، فضلا عن طائفته ، في أن الخمر نجسة ، وقد أجمع أصحابنا على أن الصلاة لا تجوز في ثوب أصابته نجاسة ، إلا بعد إزالتها ، سواء كانت النجاسة قليلة أو كثيرة ، إلا ما خرج بالاجماع من الدم التاسع ، والدم الذي لا يرقا لموضع الضرورة لمن هو به ، على ما مضى ذكرنا لهم . وألحق أصحابنا الفقاع بالخمير في جميع الأحكام . وأسأّر الكفار على اختلاف ضروبهم ، من مرتد وكافر أصلي ، وكافر ملي ومن حكمه حكمهم . وجملة الأمر وعقد الباب ، أن ما يؤثر بالتنجيس ، على ثلاثة أضرب : أحدها يؤثر بالمخالطة ، وثانيها بالملاقات ، وثالثها بعدم الحياة ، فالأول : أبواب وخرء كل ما لا يؤكل لحمه ، وما يؤكل لحمه إذا كان جلالا ، والشراب المسكر ، والفقاع ، والمني ، والدم المسفوح ، وكل ما يع نجس بغيره . والثاني : أن يماس الماء وغيره حيوان نجس العين ، وهو الكلب والخنزير والكافر . والثالث : أن يموت في الماء وغيره حيوان له نفس سائلة ، ولا حكم لما عدا ما ذكرناه في التنجيس . وكل نجاسة تجب إزالة قليلها وكثيرها ، فإنه يجب إزالتها عن الثياب والأبدان ، أدركها الطرف ، أو لم يدركها ، إذا تحقق ذلك ، فإن لم يتحقق ذلك ، وشك فيه ، لم يحكم بنجاسة الثوب ، إلا ما أدرك الحس ، فمتى لم يدركها فالثوب على أصل الطهارة .

(1) رسالة على بن بابويه في كتاب لصلاة ، ص 38

الطبع الحديث (2) الوسائل: كتاب الطهارة الباب 38 من أبواب النجاسات ، ح 2.